الفصل الحادي عشر

الدور الرقابي لوسائل الإعلام

يشير الكثير من المراقبين إلى وسائل الإعلام «كحارس أمين»، أو كشعاع من المسؤولية يسلط الضوء على الأخطاء ويسعى إلى التأكد من أن الحكومة لا تتجاوز حدودها وتسعى كذلك إلى كشف الحقيقة. ويتوقع من وسائل الإعلام أن تعمل كسلطة رابعة مستقلة. ولكن ما مدى نجاح وسائل الإعلام في لعب دور الحارس الأمين؟ وما هي الظروف التي تجعل من وظيفتها في إبقاء السياسيين تحت المجهر عملية صعبة؟ هذه هي المواضيع التي يتناولها هذا الفصل.

يمثل الأساس الجوهري وراء الدور الرقابي لوسائل الإعلام في قيام المراسلين باتخاذ موقف يبرز وجهات النظر المختلفة للأشخاص الذين يقومون بتغطيتهم. ووفقاً لهذا المبدأ فإن الدور الملائم للصحافة هو السعي وراء الحقيقة وكشفها للناس عبر الأخبار، سواء أكان الحدث يتعلق بموظفي الحكومة، أو كبار رجال الأعمال، أو المظاهرات المناهضة للإجهاض. وينادي هذا المبدأ كذلك بأن يتعامل المراسلون مع مواضيعهم بصورة انتقادية تحليلية، وبإبراز وجهات النظر المتباينة. وبناء عليه يتوقع من المراسلين أن يسعوا إلى التأكد من البيانات الرسمية وغير الرسمية. وأن يبذلوا كل جهد للكشف عن المعلومات المخفية، وبتحكيم النزاعات الحقائقية التي قد تظهر.

تمثل صحافة الآراء المتباينة نموذجاً مثالياً هاماً، ويحصل المراسلون الذين ينجحون في هذا المجال على مردود كبير إذ يحظون بالجوائز ويجلبون الثناء لوسائل البث الإعلامية، فقد كان بوب وودورد **Bob Woodward** وكارل بيرنشتاين **Carl Bernstein** صحفيين مغمورين وكانت صحيفتهما الواشنطن بوست تُعتبر «صحيفة تسلية»، إلى أن استطاعا نشر العديد من التقارير الرئيسية حول فضيحة ووترغيت في أوائل السبعينات. ونتيجة لعملهما هذا أضحى الصحفيان من مشاهير عالم الصحافة، وكانا محور فيلم سينمائي هام، هو فيلم «جميع رجال الرئيس **All the President's Men**». في حين بدأ جيل من الصحفيين الشباب بالحلم بنشر التقرير الكبير[1].

[1]The ideal of succeeding at investigative reporting has even led to notorious excesses, as in the case of Janet Cooke, a reporter for the *Washington Post*. Ms. Cooke wrote a story about drug usage by children for which she was awarded a Pulitzer Prize. Later, she admitted to having fabricated the report.

وفي الصحافة الروتينية من جهة أخرى، قد يحصل المراسلون الذين لا يتحدون النظام على الجوائز. والجائزة الكبرى هي الوصول إلى مسؤولين حكوميين ذوي مكانة عالية. فعندما يرغب موظف حكومي بإعطاء قصة شاملة حول مقترحات جديدة لسياسته، فإنه لا يختار في العادة المراسلين المعروفين بميولهم في طرح الآراء المختلفة، وإنما يختار شخصاً كان على الدوام «مراسلاً ودوداً». ويحصد هذا المراسل جائزته عندما ينشر «سبقه الصحفي».

ونظراً لأنه من الملائم أن يتم الاعتماد على مصادر رسمية لأن النظام عادة ما يكافئ مثل هذه التقارير، فإنه يصار إلى إيجاد حوافز مؤسسية تتعارض مع دور وسائل الإعلام الرقابي. وبكلمات أخرى هناك توتر مقصود بين الصحافة الحرة والصحافة الرسمية.

وكما رأينا، فإنه من السهل الانغماس في الصحافة الرسمية. وفي هذا الفصل سنستكشف أثر الضغوط المؤسسية باتجاه الصحافة الرسمية على أداء وسائل الإعلام لوظيفتها الرقابية التقليدية.

الصحافة الحرة مقابل الصحافة الرسمية

رأينا سابقاً أنه ولكي تلعب وسائل الإعلام دوراً معلوماتياً موضوعياً وحراً، فإنه لا ينبغي لأي شخص أو مؤسسة إعاقة الدفق الإخباري الحر أو تقييده أو مراقبته. ووفقاً للدستور، لا يمكن للحكومة أن تمنع وسائل الإعلام من نشر المعلومات إلاّ في حالات نادرة جداً وغير اعتيادية.

ولسوء الحظ يمكن للحماية القانونية الواسعة التي تحظى بها وسائل الإعلام أن تكون مهمشّة نوعاً ما لغايات عملية إذا لم تكن وسائل الإعلام هذه قادرة (أو راغبة) في الإبقاء على استقلالها عن المسؤولين عن الأمور العامة. ومن الناحية العملية، يعجز المسؤولون عن منع وسائل الإعلام من تغطية موضوع أو قصة معينة، ولكنهم يتمتعون بقدرة ومهارة كبيرتين في حملها على تغطية قصة معينة. إذ يمكن للمسؤولين عن الأمور العامة أن يمارسوا تأثيراً قوياً على المواضيع التي تتم تغطيتها وعلى محتواها الإخباري، ومن الواضح أن لوسائل الإعلام الحرية في تحدي الروايات التي يقدمها مسؤولو الحكومة حيال الأحداث، كما وأنها تمتلك المقدرة على ضمان سماع الأصوات المتباينة. ولكن يبقى السؤال حول مدى استخدام هذه الحقوق في الواقع العملي.

شهد الموقف البارز للآراء المتباينة حيال القيادة السياسية تغيراً نسبياً عبر الفترات التطورية المختلفة التي مرت الصحافة الأمريكية خلالها. وقد وصل هذا النمط الإخباري إلى ذروته في أواخر الستينات وأوائل السبعينات عندما امتلأت وسائل الإعلام الوطنية

بتقارير كشفت عن فساد سياسي وتجاوزات عديدة في المناصب العليا. وقد ظهرت أمثلة عديدة على هذا النمط من التقارير الإخبارية المستقلة والاستقصائية، والذي كان يخضع المسؤولين إلى عملية تمحيص كبيرة؛ ومن هذه الأمثلة – الاتهام الذي وجهه رالف نادر **Ralf Nader** إلى شركة جنرال موتورز (ليست آمنة على جميع السرعات)، وقيام سيمور هيرش **Seymour Hersh** بالكشف عن ارتكاب الجنود الأمريكيين لمجزرة بحق المدنيين الڤيتناميين في ماي لي **My lai** والتحقيق الشرس الذي قامت به صحيفة واشنطن بوست لكشف خفايا فضيحة ووترجيت (والتي أدت في النهاية إلى استقالة الرئيس نيكسون). وكانت تجري موازنة تقارير المسؤولين حول تصرفاتهم عن طريق المتحدثين الرسميين المدافعين عن وجهات نظر معاكسة. واعتُبر المراسلون معارضة سياسية دائمة استطاعت وإلى حد ما كشف التصرفات الخفية للحكومة.

مع أن الصحافة المناوئة كانت النمط السائد خلال هذه الفترة، إلاّ أن هذه المرحلة لم تدم طويلاً. ويقول المؤرخ جيمس بويلان **James Boylan**: «لو كان مقدراً للصحافة المناوئة أن تظهر في أمريكا ولو لفترة وجيزة جداً، فقد جاءت هذه الفترة وانتهت [في إشارة إلى فترة أواخر الستينات وأوائل السبعينات]»[2]. ففي أواخر السبعينات والثمانينات شهدت الأحوال تغيراً هائلاً، حيث عملت الضغوط الاقتصادية وبصورة واسعة جداً على الحد من مقدرة المراسلين والمحررين عن القيام بإعداد تقارير دقيقة واستقصائية. وعلى الرغم من أن عمدة الصحافة ومشاهير المراسلين – مثل ادوارد آر. مورو **Edward R. Murrow** ووالتر كرونكيت **Walter Cronkite** – لم يكونوا يكتفون بقراءة الأخبار فقط، إلاّ أن تلك الأيام التي كان باستطاعة معدي الأخبار فيها أن يتخذوا قرارات هامة وحرة ودون اعتبارات للربح أو الخسارة قد اختفت نهائياً.

لم يعد للصحفيين المحنكين أي دور مركزي في عملية إدارة الشبكات الإخبارية الكبرى. فقد أدت التخفيضات في تكلفة نشرات الأخبار إلى إحداث تغييرات في مسار المهنة، ووجد المراسلون ذوو الخبرات الواسعة في مجال معين أنفسهم وقد استبدلوا بمراسلين آخرين مولعين بحب الظهور وقادرين على اجتذاب عدد أكبر من الجمهور، ولكنهم عاجزون عن إعداد تقارير معمقة واستقصائية. وجرى تحويل برامج الأخبار الوطنية إلى برامج محلية، وحلت البرامج «الحقائقية» الرخيصة مكان التقارير الاستقصائية الخاصة ذات الكلفة المرتفعة مثل برنامج «تقارير سي. بي. اس».

[2]James Boylan, "Declarations of Independence," *Columbia Journalism Review* (1986), p. 41.

تعرضت تقاليد الصحافة المهنية إلى ضربة أخرى تمثلت في إغلاق مكاتب الأخبار عبر أرجاء العالم، مما نجم عنه نقص كبير في عدد المراسلين. وبدأت شبكات الأخبار تتجه تدريجياً إلى المراسلين المستقلين الذين لا يملكون أي روابط مع محطة معينة، والذين لا يهمهم سوى بيع تقاريرهم. وبالنسبة لهؤلاء المراسلين، فإن الاستمرار في مهنة الصحافة يتطلب منهم الوصول إلى المصادر الاخبارية نظراً لأنهم لا يملكون الدعم المادي اللازم للقيام بعمل تحقيقي شاق قد لا يكون مجزياً في نهاية الأمر. وفي عالم الأخبار المتصلة بالقضايا العامة، فإن الحافز الواضح هو استثمار الاتصالات والمحافظة على علاقات جيدة مع المسؤولين المرشحين.

علاوة على الضغوط الاقتصادية والهيكلية الضخمة التي تواجه المنظمات الإخبارية، فقد جاء التحول في العملية الانتخابية في السبعينات ليسهم هو الآخر في اضمحلال الصحافة المناوئة، فقد ظهر جيل جديد من السياسيين المتمرسين في عملية اجتذاب التغطية الاخبارية وتوجيه المنظمات الإخبارية. واحتلت قضايا السياسة الخارجية والأمن الوطني أهمية أكبر على الأجندة الوطنية، وصار بمقدور المسؤولين أن يمارسوا سيطرة أكثر إحكاماً على الدفق المعلوماتي حول هذه القضايا. فعندما تدخلت الولايات المتحدة في جرينادا وبنما والكويت جرى منع جميع المراسلين – لأسباب عملية كثيرة – من تنفيذ تقارير ميدانية (ويرى البعض أن الذكرى الحية لڤيتنام في ذاكرة المسؤولين كانت وراء فرض هذه التقييدات). ونتيجة لذلك كان المتحدث باسم الجيش الأمريكي هو المصدر المعلوماتي للتقارير اليومية حول هذه الصراعات.

كان نتيجة هذه التطورات أن شهدت العلاقة بين الشبكات الإخبارية والمسؤولين تغيرات عميقة. فقد أصبح الصحفيون أقل استقلالية ومقدرة على التحقق من مدى صحة روايات المسؤولين حول الأحداث. وأصبحت التغطية الإخبارية مجرد وسيلة تستخدمها الصفوة لبث ميولها ووجهات نظرها. وأضحت الأخبار المعاصرة تشابه الخطابات التي يلقيها المسؤولون. وكما أظهر ليون سيغال **Leon Sigal** في دراسة أجراها على الواشنطن بوست ونيويورك تايمز (وهما صحيفتان معروفتان بتقاريرهما المعمقة) فإن المصادر الحكومية شكلت ما نسبته (٧٠٪) من كافة التقارير الاخبارية، في حين لم تزد نسبة التقارير التي يمكن إرجاعها إلى مصادر غير حكومية عن ١٧٪. ويشير سيغال إلى أننا نجد في مصطلح «وسائل الأخبار» دلالات تحدد وبصورة ملائمة الصحافة، ألا وهي التوسط ما بين السلطة والشعب في الولايات المتحدة»[3].

[3] Leon Sigal, *Reporters and Officials* (Lexington, Mass.: D. C. Heath, 1973), p. 130.

تقدم فضيحة ايران – كونترا مثالاً حياً على النظام التقريري الرسمي. فقد قامت إدارة ريجان ولأشهر عديدة بضخ الأسلحة والإمدادات سراً إلى النظام الإيراني بزعامة آية الله الخميني. وفي مخالفة واضحة للقانون، استخدمت العوائد المترتبة من هذه العمليات التجارية في تمويل الحملة العسكرية التي كان يخوضها ثوار الكونترا ضد الحكومة الشيوعية المنتخبة في نيكاراغوا. وتورط عدد واسع من كبار المسؤولين وعدة وكالات حكومية في سلسلة متقنة من الأكاذيب والنشاطات الإجرامية والتشويهات الحقائقية. وفشلت شبكات التلفزة الإخبارية وصحيفتا واشنطن بوست ونيويورك تايمز وغيرها من المنظمات الإخبارية في الكشف عن هذه الأحداث، إلى أن انكشفت القصة أخيراً بفضل صحيفة الشراع اللبنانية، وهي صحيفة إخبارية أسبوعية صغيرة.

إن من شأن اعتماد وسائل الإعلام على مصادر رسمية أن يصبغ التغطية الإخبارية وبدون قصد بسياسات الإدارة وميولها إذا أبدت قوى المعارضة الرئيسية صمتها حيال موضوع ما. ففي عام ١٩٨٢ مثلاً، استطاعت إدارة ريجان أن تقنع قادة الكونغرس بمسايرتها في سياستها التسليحية للنظام «الديمقراطي» في السلڤادور. وتركت هذه المساعدة آثاراً زادت من حدة الحرب الأهلية في ذلك البلد. والغريب أنه لم تكن هناك سوى تغطية إخبارية ضئيلة للتطورات في السلڤادور. وكتب الصحفي الليبرالي الكسندر كوكبيرن **Alexender Cockburn** مقالة تساءل فيها: «أيعقل أن تقوم الولايات المتحدة وعلى مدى عامين بتنظيم وإمداد ومراقبة أعنف عملية قصف – بل والمشاركة فيها فعلياً في بعض الأحيان – وأشرس حرب جوية في الأمريكتين دون ظهور أي تقرير واحد متكامل حول حجم شراسة هذه الحملة وآثارها في أي من كبريات الصحف أو المجلات الأمريكية؟»[4] وعندما سئل مذيع أخبار شبكة إن. بي. سي توم بروكاو **Tom Brokaw** عن سبب تجاهل شبكات الأخبار لهذا الصراع الدموي في السلڤادور، قال: «يفترض في الكونغرس أن يمثل الناس، وعندما لا يبدي الكونغرس أية معارضة فلا يوجد ما نقوم بتغطيته»[5].

ومن هنا نرى أن في ظل النظام التقريري الراهن، تسيطر ميول كبار موظفي الحكومة وآراؤهم على الأخبار. وعندما تظهر الصفوة إجماعاً تاماً بينها فإن مواضيع كاملة قد لا تبدو للعيان (أو غير مسموعة). وعلى الجانب الآخر تزيد حدة المنافسة في التغطية الاخبارية عندما يظهر من يتحدى الإدارة.

[4] Quoted in Lance Bennett, *News: The Politics of Illusion* (New York: Longman, 1988), p. 171.
[5] Quoted in Bennett, 1988, p. 138.

مراقبة المرشحين

يمكن لوسائل الإعلام لعب دورين هامين أثناء الحملات الانتخابية السياسية. إذ يمكن لها – إن رغبت في ذلك – أن تلعب دور الحكم فيما يتعلق بالحقيقة عن طريق تقييم الإدعاءات المتباينة للمرشحين. ويمكن لها كذلك – وعبر استخدام العقوبات والحوافز – أن تثير المرشحين وتدفعهم للتصرف بمسؤولية أكبر. وكما سنرى لاحقاً، فإن العديد من القوى التي تعمل ضد الصحافة الحرة تعمل أيضاً ضد قيام وسائل الإعلام بدور نشط في الحملات السياسية.

وسائل الاعلام والسعي وراء الحقيقة

يبدي المعلقون والمحللون انتقادات عديدة حول العملية الانتخابية الجديدة وحول المشاركين فيها. وأبرز تلك الانتقادات هو ميل المرشحين وبصورة منتظمة لمعارضة تصريحات المرشحين الآخرين حيال الحقائق، مما لا يترك للجمهور أي طريقة لإدراك الحقيقة.

ولنأخذ المثال التالي – لنفترض أن لدينا مرشحين يتناظران، حيث يذكر أحدهما أنه يدعم قانوناً لتشديد العقوبات على بعض الجرائم، في حين يبدي الآخر معارضته داعياً إلى تبني موقف متساهل حيال الجريمة. في هذه الحالة، هل ينبغي على وسائل الإعلام أن تورد اختلاف مواقف المرشحين حيال الجريمة؟ أم هل ينبغي أن تستقصي القضية وتورد بعدها أن واحداً منهما كان يقول الحقيقة؟ في الغالب، تقوم وسائل الاعلام بإيراد وجهات النظر المتعارضة تاركة الجمهور في وضع يعجز فيه عن إدراك القضية. ويوضح هذا السيناريو الافتراضي واحدة من الطرق العديدة التي يمكن لوسائل الإعلام عبرها أن تلعب دور الحكم. والذي يتمثل في هذه الحالة بمجرد الاستقصاء ومن ثم ايراد وجهات النظر المختلفة. وفي أمثلة أخرى، يتمثل هذا الدور في البحث في ماهية المرشح وفي الاستقصاء عن حياته الشخصية.

يتفق الجميع تقريباً في أنه ينبغي لوسائل الإعلام أن تسعى وراء الحقيقة، ولكن لا يوجد اتفاق عام حول مضمون هذا السعي. ففي بعض الأحيان يكون الوصول إلى الحقيقة أمراً سهلاً نسبياً. ففي سنة ١٩٨٢ وأثناء إحدى الانتخابات الأولية للكونغرس في ولاية كونتيكت – ادعى كلاً المرشحين أنهما يحظيان بدعم عدد محدود من أعضاء المؤتمر الحزبي في الولاية. وأصدر كلاهما قائمة بأسماء الداعمين، وقد ظهرت بعض الأسماء في كلتا القائمتين، وطلب المتحدث باسم أحد المرشحين من أحد المراسلين الذي كان يغطي قضية الدعم الحزبي أن يتصل بالأشخاص الذين ظهرت أسماؤهم في القائمتين، حيث قال له: «أسألهم عمن يدعمون». فردّ الصحفي: «هذه ليست وظيفتي. فوظيفتي أن أورد ما يقوله

كل من المرشحين». وفي النهاية ظل التقرير الإخباري يورد أن كلا المرشحين يدعي حصوله على دعم نفس الأعضاء في المؤتمر الحزبي. وبهذا لم يحصل القارئ على أي معلومات بخصوص المرشح الذي كان محقاً في ادعائه، وبسبب فشل المراسل في التحقق من الأعداد بنفسه بقي الجمهور في الظلام.

وفي حالات أخرى يكون الوصول إلى الحقيقة أكثر تعقيداً. ففي الانتخابات الأولية الرئاسية للحزب الديمقراطي في سنة ١٩٩٢. بث السناتور توم هاركين **Tom Harkin** – من ولاية آيوا – اعلاناً هاجم فيه عدداً من معارضيه لدعمهم «الواضح للنزعة الاقتصادية الريجانية» حيث أبدى كل منهم دعمه لإجراء تخفيضات في نسبة الضرائب المفروضة على الأرباح الرأسمالية وذلك لهدف ظاهري يتمثل في تزويد قطاع الأعمال بالحوافز لإيجاد فرص عمل. وعلى الفور رد معارضوه عليه واصفين اتهاماته بأنها غير مشروعة، وذكروا أن مقترحاتهم المحددة تختلف تماماً عن سياسات تخفيض الضرائب التي اتبعها ريجان وبوش: فمن كان يقول الحقيقة؟ وكيف يمكن للمراسلين الوصول إلى نتيجة دون إظهار أي تحيز شخصي حول استحقاقات النظريات الاقتصادية المختلفة؟.

وفي أحيان أخرى، تصبح قضايا الحقيقة والزيف أكثر تعقيداً بسبب أمور تتعلق بمدى الارتباط والعلاقة. فلو افترضنا أن أحد مرشحي الكونغرس شاذ جنسياً. هل ينبغي على وسائل الإعلام أن تذيع ميوله الجنسية من منطلق أن للناس الحق في معرفتها؟ أو هل يجب التغاضي عنها من منطلق أنها لا ترتبط مباشرة بمقدرة المرشح على القيام بوظيفته؟

وبالمثل، ما الذي يجب فعله لو أن مرشحاً آخر يروج نفسه كمرشح القيم «التقليدية»، ويعارض القوانين التي قد ترفع من قيود التمييز ضد الشاذين؟ ولنذهب أبعد من ذلك لنفترض أن هذا المرشح ينظر إلى الشذوذ «كعمل لا أخلاقي». فلو خرجت هذه النظرة من قبل مرشح سوي جنسياً، هل يعني أنها أكثر ارتباطاً بالانتخابات من التوجه الجنسي الشخصي للمرشح الشاذ الذي تحدثنا عنه سابقاً؟ وعلى الجانب الآخر، لو طرحت هذه النظرة من قبل مرشح شاذ جنسياً هل يعني هذا أنها وجهة نظر تعكس صدق هذا المرشح وإخلاصه؟

لا يوجد اتفاق عام على الدور الملائم الذي يجب على وسائل الإعلام لعبه في بث «الحقيقة». وفي الحقيقة فإن كل تصرف أو إهمال يبدر عن هذه الوسائل يكون عرضة للانتقاد. ومن السهل انتقاد المراسلين لفشلهم في تقديم حقائق «موضوعية»، مثل ذلك الصحفي الذي فشل في تقديمه الداعمين الحقيقيين للمرشحين. ومن السهل كذلك انتقاد الصحافة لأنها لم تقدم تقريراً حول ما إذا كان السناتور هاركين محقاً أم لا. وعندما يتعلق الأمر بحياة السياسيين الشخصية، فإنه لا يوجد إجماع على كيفية تقديم هذه الأخبار.

لا يكمن المفتاح لفهم الكيفية التي يتعامل المراسلون بها مع هذه القضايا في المراسلين أنفسهم، بل في المتطلبات والحوافز التي يواجهونها. وكما أشرنا في هذا الكتاب، يعمل المراسلون تحت ضغوط زمنية، ويتسمون بالحذر وبحرصهم على ما من شأنه أن يثير اهتمام القراء أو المشاهدين. ومن هنا، فلو حصلت مناظرة سياسية في المساء، ووجد المراسل نفسه مضطراً إلى كتابة تقريره خشية أن يتأخر عن موعد الطبع، فهل نتوقع منه أن يقوم حقاً بالقيام بالبحث اللازم لمعرفة أي من المرشحين كان يقول الحقيقة؟ ولو اعتقد مراسل تلفزيوني أن تقديم تقرير حول الخيانات الزوجية لأحد المرشحين من شأنه أن يجذب انتباه البلاد، هل يمكن لومه لو قرر إعداد مثل هذا التقرير؟

عندما يتعرض المراسلون إلى انتقادات حول استقصائهم للحياة الخاصة للمرشحين، فإنهم عادة ما يواجهون وجهتي نظر اثنتين: الأولى، هي أن معرفة المسار الشخصي له علاقة بعملية بناء الأحكام حول شخصية المرشح، والثانية أن القراء أو المشاهدين يبدون اهتماماً بمثل هذه المواضيع. وتتمثل المشكلة في الأولى أنه من المستحيل تقريباً الوصول إلى إجماع حول المعلومات التي ترتبط بالقضية. فهل يعتبر وجود علاقة جنسية خارج إطار الزواج والتي حصلت قبل عشر سنوات ذات ارتباط بمواقف المرشح حيال المرأة، أو بمدى صدقه وإخلاصه في القضايا العامة، أو أي موضوع قد يمس الجمهور؟ وهل تصبح هذه العلاقة أكثر أهمية لو أنها حصلت قبل سنة مثلاً؟ هل يهمنا التاريخ حقاً؟ من المؤكد أن معظم الناس سيتفقون على أنه من المهم معرفة ما إذا كان المرشح على صلة بالحزب النازي قبل ثلاثين سنة. ولكن هل يمكن وضع معايير موضوعية لتحديد أي القضايا تصبح ذات أهمية عندما تحصل في الوقت الراهن، وأيها يفقد أهميته مع مرور الوقت؟ ومما يزيد من تعقيد هذا النقاش هي حقيقة أن ماضي بعض كبار المسؤولين في الولايات المتحدة – مثل فرانكلين روزفيلت، وأيزنهاور، وجون كنيدي – اتسم بنشاطات كانت ستجعل منهم أفراداً لا يمكن انتخابهم لو أن مثل هذه النشاطات كانت موضع اهتمام وسائل الإعلام.

ومن الصعب كذلك تقييم وجهة النظر القائلة إن الجمهور يبدي اهتماماً في القضايا التي تتعلق بالجانب الشخصي للمرشحين. وبالطبع يجب على وسائل الاعلام أن تستجيب بقدر من المنطق لما من شأنه أن يثير اهتمام القراء أو المشاهدين. ولكن هناك بالطبع قضايا عديدة لا يحق للجمهور أن يُدخلها ضمن اهتماماته. فمن المؤكد أن معظم الناس يتفقون على أنه ليس من الملائم أن يتوجه مواطن عادي إلى مرشح رئاسي لسؤاله عن عاداته الجنسية. فلماذا يكون الأمر مختلفاً لو أن المراسل الصحفي سأل مثل هذا السؤال؟

دور الإعلام في تحفيز السلوك المسؤول

يبدي الناخبون شكوى عامة أخرى مفادها أن المرشحين السياسيين نادراً ما يتناولون قضايا هامة وصعبة، مثل تخفيضات الموازنة أو الرعاية الصحية أو الجريمة. وبدلاً من ذلك، يميل المرشحون إلى المظهر لا الجوهر، حيث نراهم وهم يقفون أمام الاعلام، أو وهم يتجولون في المدارس، أو يصافحون الضباط المكلفين بتطبيق القانون، أو وهم يقبّلون الأطفال. وبسبب الجمهور الواسع لوسائل الإعلام، تمتلك هذه الوسائل دون غيرها القدرة على تشكيل سلوك الناخبين. ونظراً لأن النتائج الانتخابية للاستقصاء الإعلامي الشرس قد تكون مدمرة، يمكن للمراسلين أن يردعوا المرشحين عن تشويه الحقائق أو تضليل الجمهور. ويمكن لوسائل الإعلام كذلك – وعبر العقوبات أو الحوافز – أن تشجع المرشحين أو المسؤولين المنتخبين على تناول المشاكل الهامة. ولو رفض مرشح ذو فرص قوية من إجراء مناظرة مع منافسه، يمكن لوسائل الإعلام أن تبقي القضية حية في الأذهان إلى مدة تكفي لجعل الثمن الانتخابي لرفض إجراء المناظرة ثمناً باهظاً. وباختصار تمتلك وسائل الإعلام القدرة على إجبار المرشحين على التصرف «بمسؤولية أكبر». والسؤال هو: هل ينبغي على وسائل الإعلام القيام بذلك؟.

على الرغم من انتقادات المراسلين الموجهة أحياناً إلى المرشحين بسبب عدم تناولهم للجوهر، إلاّ أنهم نادراً ما يستغلون مقدرتهم المتمثلة في عدم إبداء أي اهتمام بالإشارات الفارغة. ومن شأن هذه الصحافة الانتقائية أن تحدّ من فعالية النشاطات المظهرية للمرشحين. فعلى سبيل المثال، من الواضح أنه لا ينبغي أن تتحدد التغطية الإخبارية للحملات من قبل المرشحين ومساعديهم. فمن حق أي صحيفة أو محطة تلفزيونية أن تقرر أن التجمعات الحاشدة أو المؤتمرات الصحفية وغيرها من الأحداث التي تُعد لمجرد تحقيق نجاح إخباري فقط هي – في الواقع – أحداث لا تستحق التغطية. ولن يتعارض هذا القرار مع مقدرة أي مرشح على مخاطبة الناخبين عبر وسائل الإعلام، ولا يعني ذلك سوى أن المرشحين سيكونون مطالبين بتناول مواضيع جوهرية إذا ما أرادوا الحصول على تغطية إخبارية.

وبالطبع ستثير مثل هذه السياسة اسئلة حول المعايير التي ينبغي تطبيقها في عملية تقرير ما إذا كانت تصرفات المرشحين أو بياناتهم من المحتوى الجوهري الكافي بحيث تجتذب التغطية الإخبارية. ومن الواضح أن المواقف السياسية والتجربة الحكومية هي معايير هامة. ولكن هل تحظى شخصية المرشح بأهمية مماثلة؟ وهل للمقدرة على بناء علاقات جيدة مع الأفراد (كأن يقوم مرشح بتحية مجموعة من العمال أثناء قيامه بجولة في مصنع ما) أي علاقة بالآداء الوظيفي؟.

على الرغم من هذه الأسئلة الصعبة، إلاّ أنه من الواضح أنه موضوع تمتلك وسائل الاعلام فيه مقدرة على ممارسة تأثير عن طريق مكافأة الخطابات الجوهرية وتجاهل التكتيكات والمواقف التي تهدف إلى مجرد الظهور العلني. فإذا ارتأت صحيفة ما أن هناك الكثير من الزخم الدعائي السلبي، فإنها قادرة على رفض تغطية الهجوم الذي يشنه المرشحون ضد بعضهم بعضاً، أو على تطوير آلية لتقييم دقة الإعلانات الهجومية ومن ثم تغطية تلك التي تجتاز الفحص التقييمي فقط.

من الانتقادات الأخرى الموجهة ضد الحملات الإعلامية أن بعض المرشحين يحظون بحماية من الرقابة العامة، ولا يظهرون إلاّ في المواقف التي لا تتطلب منهم أن يتصرفوا بمفردهم. وبهذا لا يرى الجمهور بعض المرشحين إلاّ ضمن مواقف معدّة وهم يقرؤون خطابات كتبها غيرهم، ويدافعون عن سياسات لم يقوموا بوضعها شخصياً. وفي بعض الحالات لا تتمكن وسائل الإعلام من التحدث مع المرشحين على الإطلاق، حيث يتولى أعضاء الطاقم الإجابة على أسئلة المراسلين، وتلقى جميع الطلبات بعقد مقابلات مع المرشحين الرفض، ويصار إلى تجنب المناظرات، ولا يظهر المرشح أمام الجمهور إلاّ من خلال الإعلانات المدفوعة أو الأحداث المعدّة مقدماً.

ومن الواضح أن هذا النوع من السلوك مرتبط مع الأداء الوظيفي. فإذا لم يكن بمقدور مرشح لمجلس الشيوخ أن يجادل منافسيه، فكيف يمكن له أن يناقش ويجادل تحت قبة المجلس؟ وإذا لم تكن لدى مرشح رئاسي معلومات كافية حول سياساته بحيث يتمكن من شرحها للمراسلين، فكيف يمكن له أن يمثّل الولايات المتحدة في مفاوضاته المباشرة مع رؤساء الحكومات الأجنبية؟

ومن الواضح كذلك أن لوسائل الإعلام القدرة على تغيير سلوك المرشحين الذين يتهربون من الجمهور. فعلى سبيل المثال، يمكن للصحافة أن ترفض ايراد تصريحات طواقم المرشحين الذين لا يمكنون أحداً من الوصول إليهم. ويمكن لها كذلك ألاّ تغطي مقترحات المرشحين حيال سياساتهم إلاّ عندما يظهر المرشحون مقدرة على تفسير سياساتهم في موقف يضطرون فيه إلى عرض تمكنهم من الموضوع. وبل ويمكن للصحافة أن ترفض تقديم أي تغطية للمرشحين الذين يتهربون من المناظرات.

لا شك أن من شأن هذه الأوضاع من التحركات أن تثير الانتقاد، ولكنها ستكون بمثابة دلالة هامة على السلطة الذاتية لوسائل الإعلام والتي ستؤثر ولا شك على سلوكيات المرشحين. فلو افترضنا أن شبكة اعلامية أعلنت أنها ستقوم بتغطية الإعلانات الهجومية التي

توجه فيها الانتقادات مباشرة من قبل المرشح، فإن هناك نتيجتين محتملتين: بث عدد أقل من الإعلانات الهجومية وزيادة رغبة المرشحين في التحدث بأنفسهم بدلاً من الاعتماد على مساعديهم.

وفي تقديرنا، فإن من شأن تبني سياسات ضمن الأطر التي وضعناها أعلاه أن يعزز من نوعية الحملات. ويمكن لوسائل الإعلام – عن طريق السعي الدؤوب وراء المعلومات من مصادر غير مرتبطة بالحملة – أن تقلل من سيطرة المرشحين على مضمون المناظرات السياسية، وأن تجبر السياسيين على توثيق ادعاءاتهم أو انتقاداتهم بصورة أفضل. وعن طريق رفضها تغطية الأحداث والبيانات المظهرية، يمكن لوسائل الاعلام أن تجبر السياسيين على مواجهة القضايا الهامة التي تواجه البلاد. ومن شأن هذه الإجراءات أن تحسن من شعور الناخبين حيال العملية السياسية وأن تجعلهم أكثر رغبة في المشاركة بها.

Suggested Readings

Ben Bagdikian, 1987. *The Media Monopoly*. Boston: Beacon Press.

Lance Bennett. 1988. *News: The Politics of Illusion*. New York: Longman.

James Boylan. 1986. "Declarations of Independence," *Columbia Journalism Review*, 29–46.

Carl Bernstein and Bob Woodward. 1974. *All the President's Men*. New York: Simon and Schuster.

Todd Gitlin. 1980. *The Whole World is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left*. Berkeley, Calif.: University of California Press.

Graduate School of Journalism, University of California, Berkeley. 1991. *The Media and the Gulf: A Closer Look*. Proceedings of a conference held on May 3 and 4.

Daniel Hallin. 1986. *The Uncensored War: The Media and Vietnam*. Berkeley, Calif.: University of California Press.

Ralph Nader. 1965. *Unsafe at Any Speed: the Designed-In Dangers of the American Automobile*. New York: Grossman.

Larry Sabato. 1991. *Feeding Frenzy: How Attack Journalism Has Transformed American Politics*. New York: Free Press.

Leon Sigal. 1973. *Reporters and Officials*. Lexington, Mass.: D. C. Heath.